

وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٨ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة دمياط والسوق التابع لها

للعام المالى ٢٠١٥

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته

بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض فى بعض

الاختصاصات بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن لائحة شئون العاملين واللائحة المالية

ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية

لمحافظة دمياط ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠١٦/٤/٢٨

باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠١٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٨/٥/٢ ؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة دمياط والسوق التابع لها عن العام المالي ٢٠١٥ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٢١, ١٣٨.٧٩٤ ج (فقط سبعة ملايين وتسعمائة وأربعون ألفاً ومائة وثمانية وثلاثون جنيهاً وواحد وعشرون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٠.٥, ٨٢٥٣٨٧٢ ج (فقط ثمانية ملايين ومائتان وثلاثة وخمسون ألفاً وثمانمائة واثنان وسبعون جنيهاً وخمسة قروش لا غير) وبلغت زيادة المصروفات عن الإيرادات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٨٤, ٣١٣٧٣٣ ج (فقط ثلاثمائة وثلاثة عشر ألفاً وسبعمائة وثلاثة وثلاثون جنيهاً وأربعة وثمانون قرشاً لا غير) خصمت من الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠١٥/١٢/٣١ مبلغ ٢٧, ٤٦١١٩٢٧٧ ج (فقط ستة وأربعون مليوناً ومائة وتسعة عشر ألفاً ومائتان وسبعة وسبعون جنيهاً وسبعة وعشرون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠١٨/٥/٢

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد